الاسعار وتخصيص الموارد فى ظل التخطيط الاشتراكى *

الدكتور محمد سلطان أبو على

معهد التخطيط القومى

مقدمة :

يعرف اوسكار وايلد الاقتصادى بانه « الشخص الذى يعرف سعر كل شىء ولا يعرف قيمة اى شىء » . (١) والواقع ان هذا التعريف يخرج عن الحقيقة تماما حيث انه لا يوجد الاقتصادى الذى يعرف سعر كل شىء ، وكثير منهم من يعرف قيمة عديد من الاشياء . ولكن هذا التعريف يشير الى اهمية الدور الذى تؤديه الاسعار فى الاقتصاد القومى .

ومن المعروف انه عند قيام الثورة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧ والغائها لجهاز الثمن الحر بالمعنى المفهوم فى ظل النظام الراسمالى تنبأ له الكثيرون بعدم امكانية استمراره وحكموا عليه بضرورة الانهيار . ومن ابرز من حكم بعدم امكانية عمل الاقتصاد الاشتراكى البروفسور ميزس (٢) von Mises وذلك استنادا الى عدم وجود نظام ترتب على اساسه البدائل الاقتصادية . وفى هذا يقول البروفسور هايك ان لميزس يرجع « شرف السبق فى صياغة المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد الاشتراكى بصورة عامة يستحيل معها اختفاؤها من النقاش والجدل » (٣) .

الا ان هناك من الاقتصاديين من اتخذ موقفا اقل تشددا من هذا الموقف أمثال هايك Hayek ، روبنز (٤) Robbins حيث انهما يسلمان بالامكانية النظرية لعمل النظام الاشتراكى ، الا انهم يرون عدم امكانية تطبيقية عمليا . وفى ذلك يقول البروفسون روبنز :

---

* **Prices and Resource Allocation under Socialist Planning.**

(١) ماخوذة من R. Dorfman, **The Price System**, Prentice-Hall, 1964.

(٢) L. von Mises, « Economic Calculation in Socialist Commonwealth, » reprinted in F.A. Hayek, ed., **Collectivist Economic Planning**, London; Routledge, 1935.

(٣) F.A. Hayek, «The Nature and History of the Problem,» Ibid, p. 32.

(٤) L.C. Robbins, « **The Great Depression**, London, 1934, quoted by O. Lange, **On the Economic Theory of Socialism.**

« يمكننا التخيل نظريا أن المشكلة (أى المحاسبة الاقتصادية) قد حلت عن طريق سلسلة من الحسابات الرياضية .. ولكن هذا الحل لا يمكن تطبيقه عمليا نظرا لانه يتطلب تركيب ملايين المعادلات على أساس ملايين البيانات الاحصائية الخاصة بملايين المواطنين . فاذا ما فرغنا من حل هذه المعادلات فان البيانات التى استخدمت تصبح بالية ويجب اعادة العمليات المحاسبية من جديد » .

الا أن الاقتصادى الايطالى باريتو Pareto قد بين فى عام ١٨٩٧ الطريقة التى يمكن بواسطتها التوصل الى عمل الحسابات الاقتصادية وترتيب البدائل المتاحة أمام المجتمع . ولقد اطنب أ . بارونى E. Barone فى بيان كيفية الوصول الى حل رياضى لهذه المشكلة . ثم توالت من بعد ذلك المحاولات التى تبين تخطيط كيفية الانتاج فى ظل الاقتصاد الاشتراكى . وعلى رأس هذه الكتابات مقال الاقتصادى الامريكى ف.م. تيلر Taylor والاقتصادى البولندى أوسكار لانجيه O. Lange ولا شك أن نجاح الاقتصاديات الاشتراكية فى عدد كبير من الدول فى تحقيق معدل نمو كبير فى الدخل القومى دليل كاف على امكانية التطبيق الاشتراكى فى المجالات الاقتصادية هذا فضلا عن نجاحه .

وقد يكون من المفيد قبل الاستطراد فى بيان كيفية تخصيص الموارد أى اموال الانتاج بين استخداماتها المختلفة واحوال الاستهلاك بين افراد المجتمع أن نميز بين نوعين من التخطيط هما : الامر والتخطيط المركزى مع لا مركزية التنفيذ . فتقوم الدعامة الاولى للاشتراكية على الملكية العامة لغالبية وسائل الانتاج . ومتى تم ذلك تنشأ مشكلة توزيع هذه الوسائل على مجالات الانتاج المختلفة ثم مشكلة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة من استهلاك وتكوين راسمالى . ومن هنا تبرز أهمية التخطيط الاقتصادى فى ادارة الاقتصاد القومى .

ولقد اتجه التفكير المبدئى فى هذا الصدد الى اتباع التخطيط المركزى القائم على سياسة التوجيه المباشر لكل من أموال الانتاج بين الانشطة الانتاجية ، واموال الاستهلاك بين مجموعات الشعب وافراده . وفى ظل هذا التنظيم يتسلم كل مدير للوحدة الاقتصادية عناصر الانتاج المختلفة من مواد اولية وآلات وأيدى عاملة ثم يطلب اليه تسليم كمية من المنتجات النهائية بدرجة جودة معينة . أما فى مجالات الاستهلاك فيتسلم الافراد ايصالات بكميات عينية من السلع المقرر استهلاكهم لها . أى أنه يتم احلال تفضيلات الافراد كلية بالتفضيلات الخاصة بالقيادة السياسية(٥) . وهذا ما قد يطلق عليه اصطلاح التخطيط الآمر .

---

(٥) أنظر على سبيل المثال : J. Drewnowski, « The Economic Theory of Socialism : A Suggestion for Reconsideration, » Journal of Political Economy, August, 1961, pp. 341 - 354.

ونتيجة للصعوبات الناجمة من المركزية الشديدة فى ادارة الاقتصاد القومى الحديث ، أصبح من المتعذر ادارته بكفاءة بهذه الطريقة . ومن ثم اتجه الفكر المعاصر الى ادخال جهاز الثمن فى ادارة الاقتصاد المخطط . بمعنى أن تحقيق الاهداف المرسومة يتم عن طريق استخدام جهاز الثمن والادوات الاقتصادية الاخرى من سياسات مالية ونقدية وغيرها لكى يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بما يحقق كفاءة الاستخدام . ومثل هذا النوع من الادارة الاقتصادية هو الذى سنطلق عليه اصطلاح مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ (٦) . فالمقصود بنظام التخطيط المركزى والتنفيذ اللامركزى اذن النظام الاقتصادى الذى يتحدد فيه الاطار العام للاهداف الاقتصادية والاجتماعية بواسطة السلطة المركزية ولكن يتم تخصيص الموارد بين الوحدات الاقتصادية المختلفة عن طريق السياسات المختلفة . وتؤخذ تفضيلات الافراد فى الاعتبار عن طريق ما يعكسه السوق من انحرافات بين الطلب والانتاج على النحو الذى سنبينه فيما بعد (٧) .

— ١ —

دور الاسعار فى النظم الاقتصادية

تؤدى الاسعار ادوارا هامة فى الحياة الاقتصادية للمجتمع نوجز اهمها فيما يلى :

(أ) تخصيص الموارد :

تعتبر الاسعار فى النظام الرأسمالى الموجه الاساسى لتخصيص الموارد . فاذا كان سعر سلعة ما مرتفعا بالنسبة الى نفقات انتاجها فاننا نجد ان

---

(٦) انظر المقال الاول من كتاب T. Koopmans, Three Essays on the State of Economic Science, Mac Graw - Hill 1957.

(٧) من المعروف ان طريقة اتخاذ القرارات فى المجتمع تختلف باختلاف صورة التنظيم السياسى فى المجتمع . ويمكن تمييز ثلاث انواع من المجتمعات فى هذا الصدد هى : مجتمع ديمقراطى ، مجتمع دكتاتورى ، ومجتمع قبلى أو تقليدى . ففى ظل المجتمع الدكتاتورى تحل ارادة الدكتاتور محل ارادة افراد المجتمع . وفى المجتمع القبلى يتم اتخاذ القرارات بطريقة تقليدية . أما فى المجتمع الديمقراطى فيمكن التعبير عن الارادة الجماعية لتفضيلات الافراد باحدى وسيلتين هما : السوق والانتخاب بالتصويت . ولقد اوضح كينيث أرو أن اتخاذ القرارات بطريقة التصويت من الممكن ان تؤدى الى قرارات متضاربة ويفضل اتمام عملية الاختيار عن طريق السوق . انظر فى ذلك الصدد
K.J. Arrow, Social Choice and Individual Values, New York : John Wiley & Sons, 2nd. ed., 1963.

ومن الناحية الاخرى بين م. المان ان التعبير التفضيل الاجتماعى عن طريق السوق من الممكن ان تؤدى ايضا الى عدم التوافق المنطقى فيها . وهذا يترك المسألة دون حل محدد بعد . انظر
M.J. Ellman, « Individual Preferences and the Market, » Economics of Planning, Vol. 6 No. 3, 1966, pp. 241 - 250.

الموارد توجه الى انتـــاج هذه السلعة حتى يقل الربح المتحصل من هـــذه السلعة عن طريق انخفاض سعرها كنتيجة لزيادة العرض من ناحيـــة ، ولزيادة اسعار عوامل الانتاج المستخدمة بزيادة الطلب عليها . أما اذا كان السعر منخفضا عن نفقات الانتاج ، فنجد ان الموارد تخرج من ميدان انتاج هذه السلعة سعيا وراء تحقيق ربح أكبر فى مجال آخر . ويســـتقر تخصيص الموارد حين لا يكون هناك مجال لتحقيق ربح ما من وراء الانتقال من نشاط انتاجى آخر . لذلك نجد انه اذا رغبت الدولة فى زيادة المنتج من سلعة معينة فانها تعمل على تخفيض نفقات انتاجها (عن طريق اعفائها من الضرائب أو من جزء منها ، منحها اعانة أو غير ذلك من الاجراءات) بحيث تزيد من ربحيتها وبذلك تتجه الموارد الى هذا النشاط الانتاجى ، والعكس بالعكس .

أما فى النظام الاشتراكى المخطط تخطيطا مركـــزيا شاملا فى مجـــالى السياسة والتنفيذ ـــ أى النظام الآمر ـــ فلا تقوم الاسعار بدور كبير فى هذا المجال . ولكن فى ظل التخطيط المركزى والتنفيذ اللا مركزى تؤدى الاسعار الدور الرئيسى فى تخصيص الموارد بنفس طريقة النظام الرأسمالى ولكـــن مجال الاختلاف هنا أن السعر لا يتحدد فى السوق ولكن تقوم الجهـــة المختصة بالتخطيط بتحديد الاسعار وتعديلها بما يعمل على تحقيق اهداف الخطـــة الاقتصادية والاجتماعية بأكبر كفاءة ممكنة (٨) .

(ب) توزيع الدخول :

يتحدد نمط توزيع الدخول بما يحصل عليه كل فرد من افراد المجتمع . وتعتبر اسعار السلع عوائد لعوامل الانتاج المختلفة . ومن ثم فانها تؤدى دورا هاما فى توزيع الدخول بين الافراد والفئات . وفى المجتمع الاشتراكى ، حيث ترغب الدولة فى تحديد نمط معين لتوزيع الدخول تتحقق فيه العدالة فى التوزيع ، يجب بأن يكون هناك توافق بين سياسة الاسعار ونمط توزيع الدخل المرغوب فى تحقيقه . ومن الاســـباب الرئيسية فى معارضة التضخم (أى الارتفاع المطرد فى الاسعار) أنه يؤدى الى الحاق الضرر باصحاب الدخول الثـــابتة .

(جـ) تقييـــد الاستهلاك :

اذا عرضت جميع السلع مجانا فلا يكون هناك قيد على القدر الـــذى يستهلكه الافراد من السلع الا اللهم تشبع رغباتهم من هذه السلع . وكذلك

---

(٨) انظر على سبيل المثال
Leftwitch, **Price System and Allocation of Resources**

لا يكون هناك حافز للافراد على العمل نظرا الى استطاعتهم الحصـــول على ما يرغبون فيه من السلع والخدمات بدون مقابل . ولما كان المعروض من السلع والخدمات فى أية فترة زمنية محدودا نسبيا ، فيجب أن يكـــون هناك وسيلة لتقييد الطلب عليها لكى تتواءم مع المعروض منها . وتعتبر الاسعار احدى الوسائل الرئيسية لتقييد الاستهلاك فى المجتمعات الحديثة .

(د) تحديد الهيكل الوظيفى الامثل :

لا شك أن الاجر الذى يتقاضاه الفرد احد الاسعار الذى يجب أن يحددها المجتمع . ولذلك فان الاجر الى جانب تحديده لنمط توزيع الدخول يحدد توزيع القوة العاملة بين المهن والوظائف المختلفة . ولذلك اذا وجد فائـــض فى المعروض من الايدى العاملة فى مهنة ما ، وكان هناك عجز فى مهنة اخرى ، فانه يمكن استخدام الاجور والمهايا كوسيلة لتحقيق التوازن فى الهيـــكل الوظيفى مما يعمل على زيادة كفاءة الاقتصاد القومى (٩) .

وبالاختصار فان الاسعار تعتبر اداة اقتصادية مهمة فى يد السلطة القائمة بالعملية التخطيطية فى ظل التنفيذ اللا مركزى . وهى احدى الوسائل للقضاء على الاختناقات وتسيير الاقتصاد بكفاءة . وان لم يفلح جهاز التخطيط فى وضع الاسعار الملائمة أو ان سلبت منه هذه الاداة ، فلا بد أن تتعرض الخطة الاقتصادية والاجتماعية لعدم التنفيذ وتصور الاداء عن الاهداف المخططة .

ــ ٢ ــ

تخصيص الموارد الانتـــاجية

ولتسهيل العرض هندسيا نفترض أن المجتمع ينتج سلعتين فقط وذلك باستخدام عاملين من عوامل الانتاج هما العمل وراس المال . ويكون غرض المجتمع من عملياته الانتاجية هو الحصول على اكبر قدر من الانتاج باستخدام الموارد المتاحة . ويمكن تحديد الطريقة التى تخصص بها الموارد باحـــدى طريقتين هما : التحليل الحدى و البرمجة الخطية . وسنعرض هنا لكيفية تخصيص الموارد على انتاج السلعتين بغرض تعظيم الانتاج الكلى ودور الاسعار فى ذلك .

(أ) التحليـــل الحـــدى :

يفترض التحلل الحدى أن عوامل الانتاج وكذلك المنتجات قابلة للانقسام بحيث تصبح دالة انتاج كل سلعة مستمرة وتوجد لها مشتقات من أى درجة

(٩) Harbison, Manpower and Economic Development McGraw - Hill, 1964.

مرغوب فيها (١٠) وتمثل كل نقطة على أى منحنى من منحنيات الناتج المتكافىء نسبة معينة يمزج بها العمل ورأس المال لانتاج السلعة النهائية . وتتحدد الكمية المنتجة من كل سلعة فى ظل الفن التكنولوجى المتبع بناء على الاسعار النسبية لعوامل الانتاج . فتحدد الاسعار النسبية للعمل ورأس المال الكمية المنتجة ونسب العمل ورأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية فى ظل حجم معين من الموارد . وبتغيير كمية الموارد المخصصة لكل سلعة نستطيع الحصول على اقصى كميات يمكن أن ينتجها المجتمع من السلعتين .

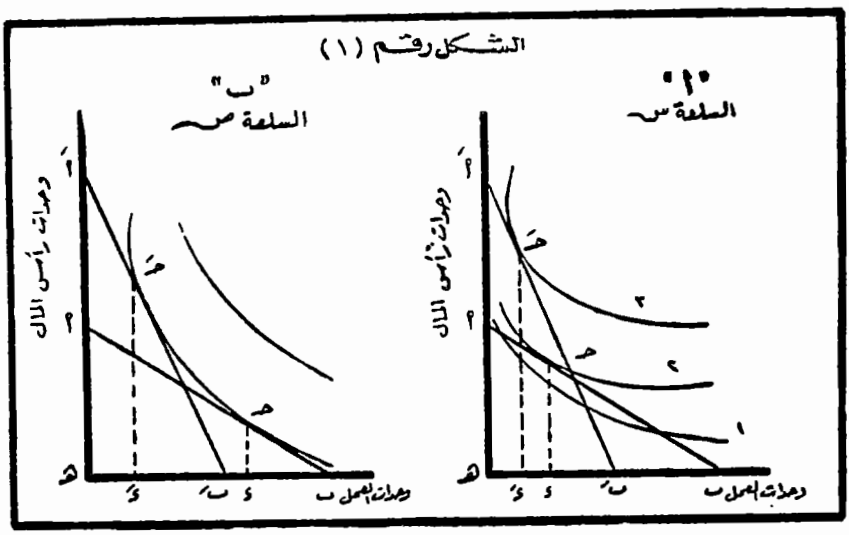

وتظهر فى الشكل رقم (١) منحنيات الناتج المتكافىء الخاصة بالسلعتين س ، ص . فاذا كانت نسبة سعر العمل الى سعر رأس المال ممثلة بميل الخط المستقيم أ ب نجد أن الانتاج الامثل يتم عند النقطة جـ وتكون نسبة العمل الى رأس المال هى دهـ ÷ د جـ . فاذا تغيرت الاسعار النسبية للعمل ورأس المال تغير ميل الخط المستقيم ليصبح أ/ ب/ ويتم التوازن عند النقطة جـ/ .ويتغير بالتالى كثافة استخدام عوامل الانتاج مع بقاء الكمية المنتجة على ما هى عليها ، كما هو الحال فى الشكل أ ـ ب . او مع تغير الكمية المنتجة (انظر الشكل أ ـ أ) .

ولا نبحث هنا أثر تغير الموارد المتاحة لكل نشاط من السلعتين حيث أن الذى يهمنا هو أثر تغير الاسعار فقط . فاذا رغبنا فى معرفة الكميات الممكن انتاجها من السلعتين معا فى ظل الموارد المتاحة للمجتمع فاننا نعكس الشكلين

(١٠) انظر
P.A. Samuelson, **Foundations of Economic Analysis**, Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1947.

السابقين على بعضهما البعض لنحصل على ما اسماه ادجورث وبـــولى Edgeworth - Bowley بالشكل الصندوقى المبين فى الشكل رقم (٢) (١١) .

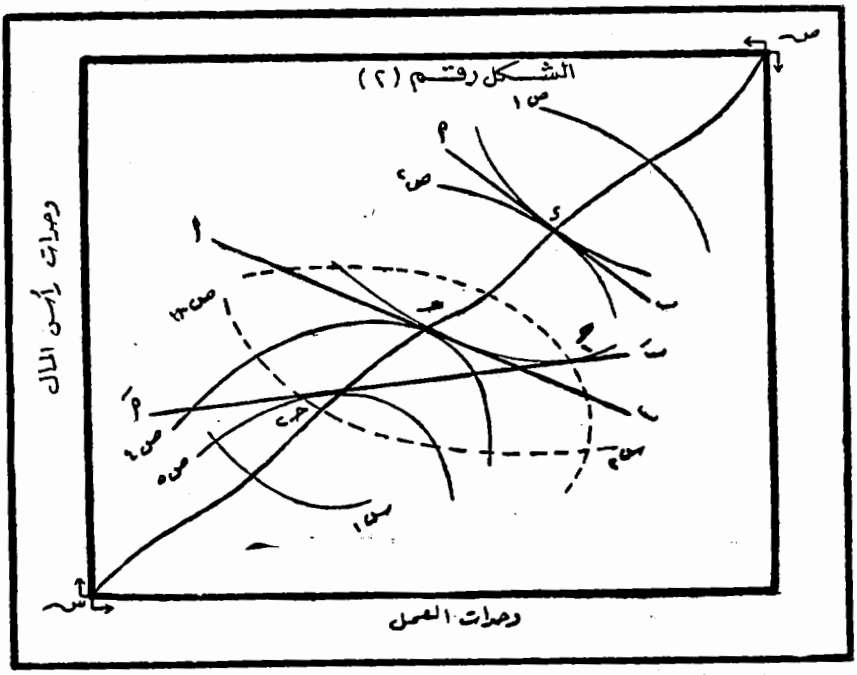

نحصل على الشكل الصندوقى عن طريق تمثيل للموارد المتاحة فى المجتمع بمستطيل يمثل الضلع الافقى منه كميات العمل والضلع الراسى كميات المال المتاحين فى المجتمع . وكما هو معروف يتم الاستغلال الامثل للموارد عند نقط تماس المنحنيات الخاصة بالسلعتين س ، ص . واذا لم يتحقـــق هذا امكن زيادة الكمية المنتجة من السلعة س او السلعة ص او الاثنين معا . فاذا ما وصلنا نقط التماس ببعضها البعض لحصلنا على المنحنى س ج د ص وهو ما يعرف باسم منحنى الامثلية الخاص بباريتو .

ولكى نرى دور سعرى العمل وراس المال فى التخصيص الامثل للموارد ناخذ احدى نقط منحنى الامثلية Efficiency Locus ولتكن النقطة جـ . فاذا كانت نسبة الاسعار ممثلة بميل الخط المستقيم أ ب فان ذلك يحقق الكفاءة فى استخدام الموارد . أما اذا كانت نسبة الاسعار هى ميل أ ب فان الكفاءة الانتاجية لا تتحقق . وذلك انه اذا تحققت بالنسبة للسلعة س فانه يلزم الانتـــاج عند النقطة حـ . وتكون الكمية المنتجة فيها هى س٣ فى حين ان الكمية المنتجة من السلعة ص هى ص٣ والتى تقل عن الكمية ص٤ السلعة ص يتم الانتاج عند جـ٣ بكمياتنا قدرها ص٥ ، س٢ وهى لا تحقـــق الكفاءة

(١١) أنظر للمؤلف محاضرات فى الاقتصاد التحليلى ، دار الجامعات المصرية سنة ١٩٦٦ ص ١٧٢ وما بعدها .

الانتاجية فى المجتمع حيث يمكن زيادة الكمية المنتجة من السلعة س عن س٢ مع عدم الاقلال من الكمية المنتجة من السلعة ص ، وذلك بالانتقال الى منحنى الكفاءة . لذلك تتحقق الكفاءة ـــ والتى نعرفها على أنها ذلك الوضع الذى لا يمكن فيه زيادة الكمية المنتجة من س دون الاقلال من الكمية المنتجة من ص ـــ عندما تكون نسبة الاسعار ممثلة بميل الخط المستقيم أ ب . أما اذا لم تعكس الاسعار النسبية هذه الاوضاع فاما الا تتحقق الكفاءة الانتاجية فى المجتمع ، واما أن تتحقق عند نقطة تختلف عن النقطة جـ . اى أن الكميات التى تصاحب الاسعار الجديدة قد لا تتفق مع ما يرغب المجتمع فى تحقيقه .

والشرط اللازم توافره لتحقيق الكفاءة الانتاجية فى المجتمع هو أن يتعادل معدل الاحلال الحدى لعوامل الانتاج فى جميع استخدماتها . اى أنه يجب أن تكـــون :

$$\frac{\text{الانتـــاجية الحدية للعمل المستخدم فى السلـــعة س}}{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال المستخدم فى السلعة س}} = \frac{\text{الانتاجية الحـــدية للعمل المســـتخدم فى الســـلعة ص}}{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال المستخدم فى السلعة ص}}$$

ومن الممكن بيان منحنى الامثلية الخاص بالعمليات الانتاجية فى صـــورة اخرى تبين اقصى ما يمكن انتاجه من السلعتين س ، ص فى ظل كميات الموارد المتاحة فى المجتمع ، وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٣) .

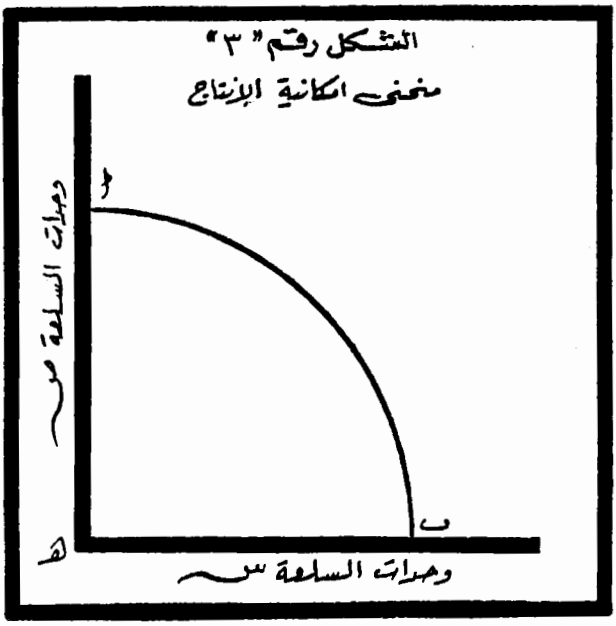

وكما هو معروف يمثل المنحنى أب منحنى امكانيات الانتاج والذى يعبر عن اقصى ما يمكن انتاجه من السلعتين س ، ص . أما المنطقة هـ أ هـ فتعبر عن جميع الكميات الممكن انتاجها بالموارد المتاحة فى المجتمع والفن التكنولوجى المعروف . وتظهر النقط التى تقع فى داخل هذه المنطقة حالة عدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة لاقصى درجة ممكنة . وتناظر مثل هذه النقط اى نقطة لا تقع على منحنى الكفاءة فى الشكل رقم (٢) .

(ب) البرمجة الخطيـــة :

يفترض التحليل الحدى ــ كما رأينا ــ أن دوال الانتاج مستمرة ومن ثم تفترض وجود عدد لا نهائى من الطرق الفنية المستخدمة فى انتاج الســـلعة وكذا قابلية وحدات السلعة ووحدات عوامل الانتاج الى الانقسام اللانهائى . وغالبا ما لا تصح هذه الافتراضات فى الواقع . ولهذا اتجه التحليل الاقتصادى الى استخدام اساليب البرمجه لتحديد الاستخدام الامثل للموارد(١٢). وتصاغ المشكلة فى هذه الحالة على أن هناك دالة هدف Objective Function يراد تعظيمها بشرط استيفاء عدد من القيود تعبر عن الموارد المتاحة . اى اذا افترضنا أن هناك سلعتين فقط يراد انتاجهما فان المشكلة تكون على النحو التـــالى :

يراد تعظيم

$$ف = ع_{١} \, س_{١} + ع_{٢} \, س_{٢}$$

بشرط أن تكون

$$\text{مجـ}_{و} \; أ_{رو} س_{و} \geq ب_{و} \qquad (\text{حيث } ر = ١ ، ٢ ، \ldots ، م)$$

$$س_{و} \geq \text{صفر}$$

حيث $ع_{و}$ = سعر السلعة « و » ، $س_{و}$ = الكمية المنتجة من السلعة « و » . $أ_{رو}$ = كمية العامل « ر » اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة « و » أو العمل الفنى للانتاج ، $ب_{ر}$ = كمية عامل الانتاج « ر » المتـــاحة فى المجتمع .

---

(١٢) لمقارنة التحليل الحدى بالتحليل الذى يستخدم البرمجة الخطية انظر
K. Boulding and Spivey, eds., **Linear Programming and the Theory of the Firm.** Macmillan.

ولكن لتغيير الأســـعار النسبية أثر فى تحديد الكمية المنتجة من كل من السلعتين . وعادة ما نحصل على اسعار عوامل الانتاج عن طريق حـــل البرنامج المقابل والذى يشتمل على دالة يراد اقلالها Minimization (وهى فى هذه الحالة دالة التكاليف) بشرط استيفاء عدد من القيود تكون فى شكل متباينات على هيئة اكبر من أن تساوى سعر الوحدة من الســـلع المنتجة (١٢) . اى أن

يراد اقلال

$$ب = ب_{1} ك_{1} + ب_{2} ك_{2}$$

بشرط أن

$$م_{ر} \text{ أو } ك_{ر} \geq ع_{ر}$$

$$ك_{ر} \geq \text{صفر}$$

ويكون شكل منحنى امكانية الانتاج فى هذه الحالة خط منكسر (انظـــر الشكل رقم (٤)

الشكل رقم (٤)
منحنى امكانية الانتاج فى ظل البرمجة

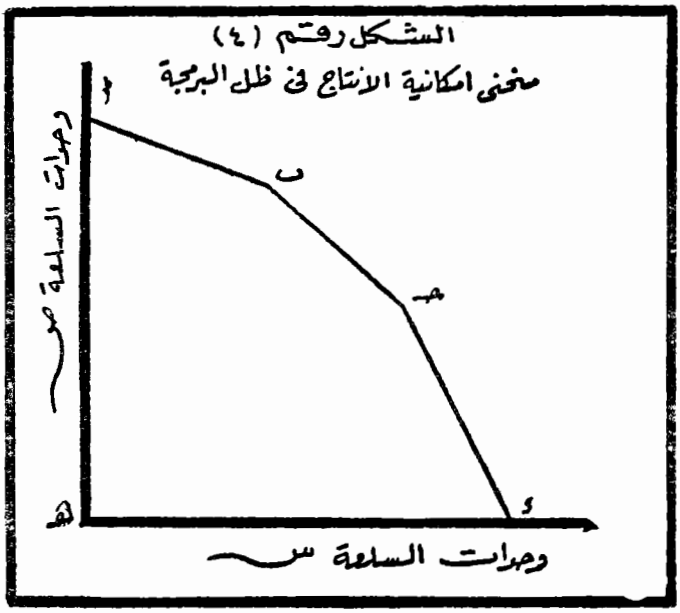

(١٢) انظـــر

R. Dorfman, P.A. Samuelson, and R. Solow, **Linear Programming and Economic Analysis**, McGraw - Hill, 1958.

وكذلـــك

A. Qayum, **Theory and Policy of Accounting Prices, Amsterdam, 1960.**

وبنفس الطريقة يعبر المنحنى أ ب جـ د عن اقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع من السلعتين . والنقط الواقعة داخل المنطقة هـ أ ب جـ د هـ تعبر عن استغلال الموارد بما يقل عن الطاقة الكاملة . ولهذا يجب أن يحقق التوزيع كمية من الانتاج تقع على الخط المنكسر أ ب جـ د . ويتوقف موقع هذه النقطة على نسبة سعرى السلعتين كما سنبين فيما بعد .

وتستطيع السلطة المركزية للتخطيط القيام بتحديد اسعار عناصر الانتاج التى تحقق قدرا من انتاج كل سلعة يتفق مع القدر المرغوب فيه بدون الحاجة الى الاوامر المباشرة . فاذا اتفقت تقديرات هيئة التخطيط بالنسبة لاحتياجات المستهلكين عند الاسعار المجددة . تم التوازن فى المجتمع عند أقصى كفاءة ممكنة . وقبل بيان ذلك نود أن نعرض لكيفية تحديد التوزيع الامثل لسلع الاستهلاك على افراد وفئات المجتمع .

ــ ٣ ــ

تخصيص الموارد الاستهلاكية

ان الهدف الرئيسى من النشاط الاقتصادى هو اشباع رغبات الافراد . ويحصل الافراد على دخولهم من العمل أساسا . وتفترض النظرية الاقتصادية أن تصرفات المستهلكين رشيدة بمعنى انهم يفاضلون بين البدائل المتاحة امام بغرض الحصول على اقصى اشباع ممكن . ويتوقف طلب المستهلكين على السلع المختلفة على مقدار ما يحصلون عليه من دخل ، اسعار السلع ، اذواقهم ، وطبيعة توقعاتهم بالنسبة للمستقبل فيما يتعلق بالإسعار والدخول . ومعروف ان الاذواق والتوقعات لا تتغير بدرجة كبيرة فى الاجل القصير . وكذا فان دخول الافراد مخططة ومن ثم تؤدى الاسعار دورا رئيسيا فى نمط مشتريات الافراد . وتخبرنا النظرية الاقتصادية ان الفرد يتحصل على اقصى منفعة ممكنة عندما يتعادل الاحلال الحدى لاى سلعتين مع نسبة سعريهما . أى عندما تكون :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة ص}} = \frac{\text{ثمن السلعة س}}{\text{ثمن السلعة ص}}$$

ومن ثم تؤثر الاسعار فى الكميات المطلوبة من كل سلعة ، وذلك تبعا للمرونة السعرية للطلب . ويمكن ايجاد السعر النسبى لسلعتين والذى يحقق الكفاءة فى توزيع سلع الاستهلاك باستخدام الشكل الصندوقى على افتراض أن هناك فئتين أو شخصين فقط فى المجتمع ، وذلك باستخدام منحنيات السواء .

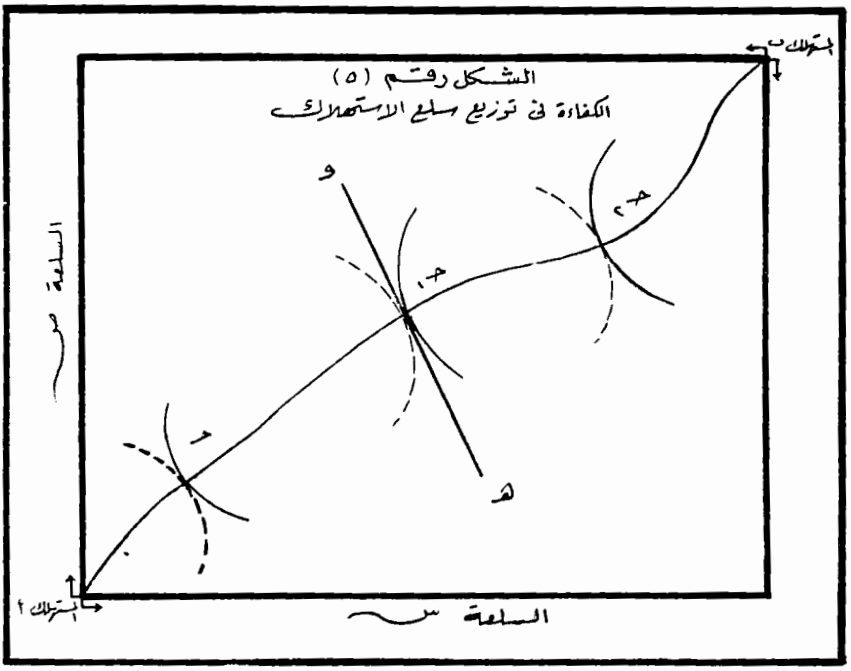

يمثل المحور الافقى اقصى ما يمكن انتاجه من السلعة س والمحور الراسى اقصى ما يمكن انتاجه من السلعة ص . ونقيس مقدار ما يحصل عليه المستهلك أ من السلعتين س ، ص ابتداء من الركن الجنوبى الغربى . أما نقطة الاصل بالنسبة للمستهلك ب فتقع فى الركن الشمالى الشرقى ولهذا كلما اتجهنا الى الجنوب والى الغرب كلما زاد مقدار ما يحصل عليه من السلعتين اى اننا ننتقل من منحنى سواء الى منحنى سواء آخر اعلى منه . وتتحقق الكفاءة فى توزيع السلع الاستهلاكية عندما يتم التوزيع بناء على منحنى التعاقد جـ جـ١ جـ٣ ..

ويلاحظ انه كلما اقتربنا من مركز المستطيل كلما زادت درجة العدالة فى توزيع سلع الاستهلاك على فئات المجتمع . اما اذا ابتعدنا عنه فاننا نفضل فئة على أخرى . وعلى أية حال اذا قرر المجتمع سياسة معينة فى التوزيع ولتكن عند النقطة جـ ١ فيجب أن تكون نسبة سعر س الى سعر ص ممثلة بميل الخط المستقيم هـ و . وأن لم يتحقق ذلك خرجنا عن شرط الكفاءة فى مجال الاستهلاك . واذا اختلفت نسبة الاسعار عن ذلك كان أحد المستهلكين على استعداد لاستبدال سلعة محل سلعة اخرى باسعار تختلف عن الاسعار التى حددها جهاز التخطيط ، ولا يتم توازن المستهلكين .

وتجدر ملاحظة انه اذا اختلفت نسبة سعرى السلعتين عن معدل الاحلال الحدى فان معنى ذلك أن المستهلكين يحصلون على دخل يختلف عن الدخل المخطط . وينتج ذلك من حقيقة ان المستهلك سيحاول الحصول على السلعة التى يفضلها أكثر باى وسيلة ومنها أنه يدفع سعرا يفوق السعر

الرسمى ومن ثم ينخفض دخله عن الدخل الحقيقى المقدر ، وهذا مما يؤثر على توازن الاقتصاد القومى بأكمله .

— ٤ —

التـــوازن الكلى فى المجتمـــع

تتحقق الكفاءة الاقتصادية فى المجتمع اذا تحققت ثـــلاث شروط رئيسية هى :

(أ) الانتاج الامثل للسلع :

يتحدد الانتاج الامثل من السلع بناء على معرفة مجموعات الســـــلع الممكن استخدامها باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ثم اختيار المجموعة التى تحقق أقصى اشـــباع ممكن . ويتم ذلك عنـــدما تكون المنفعة الحدية الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع من استهلاك اى سلعة مســـاوية لتكلفتها الحدية الاجتماعية Marginal Social Cost

وفى الحالة المبسطة التى يكون فيها سلعتان فقط يجب أن يتوافـــر الشرط التالى عند التوازن .

$$\frac{\text{المنفعة الحدية الاجتماعية من السـلعة س}}{\text{التكلفة الحدية الاجتماعية من السلعة س}} = \frac{\text{المنفعة الحدية الاجتماعية من السلعة ص}}{\text{التكلفة الحدية الاجتماعية من السلعة ص}}$$

وبمعنى آخر يجب الا يكون هناك استفادة للمجتمع من واقع اعادة تخصيص موارده على انتاج السلعتين س ، ص . ويتحقق ذلك اذا تم الانتاج عند نقطة على منحنى امكانية المجتمع . كذلك يجب أن يكون ميل منحنى امكانية الانتاج عند هذه النقطة مساويا لخط الثمن الممثل لنسبة سعرى السلعتين .

(ب) تنسيق الانتاج :

بحيث تكون الانتاجية الحدية الاجتماعية لاى عامل من عوامل الانتاج فى اى استخدام من استخداماته البديلة متساوية مع التكلفة الحدية الاجتماعية له . وبالمثل يجب أن تكون نسبة الانتاجية الحدية لاى عامل من عـــوامل الانتاج فى استخداماتها المتناظرة . اى انه يجب أن يكون

الانتاجية الحـــدية للعمل المستخدم فى انتاج س

الانتاجية الحدية لرأس المال المستخدم فى انتاج س = ———————————

الانتاجية الحدية للعمل فى انتـــــاج ص

الانتاجية الحدية لراس المال فى انتاج ص

(جـ) توزيع السلع بين المستهلكين :

والشرط الثالث للكفاءة الاقتصادية هو ان يكون معدل الاحلال الحـــدى للسلع الاستهلاكية لكل فرد متعادلا مع الاخرين . اى انه :

المنفعة الحدية للسلعة س بالنسبة للمستهلك أ

المنفعة الحدية للسلعة ص بالنسبة للمستهلك أ = ———————————

المنفعة الحدية للسلعة س بالنسبة للمستهلك ب

المنفعة الحدية للسلعة ص بالنسبة للمستهلك ب

فاذا تحققت هذه الشروط الثلاثة يكون المستهلك قد حقق اكبر كفـــاءة ممكنة فى ظل الموارد المتاحة (١٤) وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٦)
الكفاءة الاقتصادية

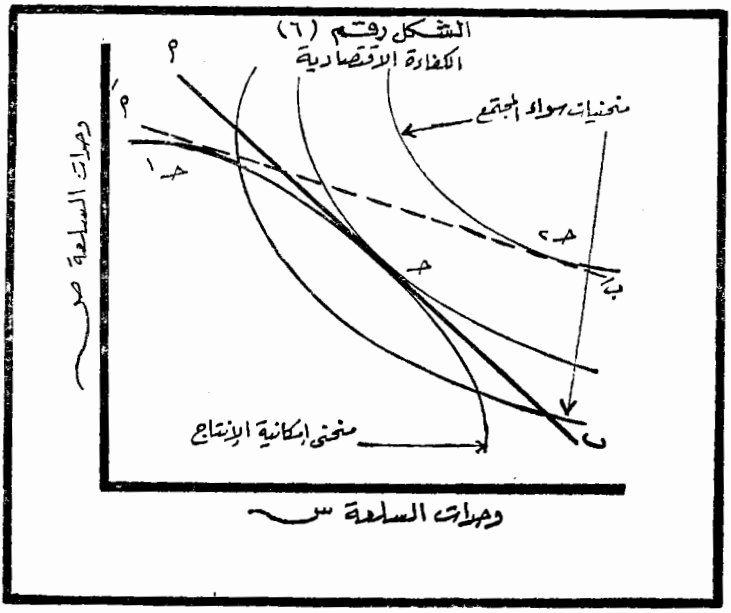

(١٤) W.J. Baumol, **Economic Theory and Operations Analysis**, Prentice-Hall, 1961. Ch. 13.

ويستطيع المجتمع الحصول على أكبر اشباع ممكن بالانتاج عند النقطة جـ حيث يمس اعلى منحنى سواء للمجتمع منحنى امكانية الانتاج . ولكن اذا كانت نسبة الاسعار هى الممثلة بالخط المستقيم ، ب ، فنجد أن كفاءة الانتاج تتحقق عند النقطة جـ١ ، ولكن اقصى اشباع للمجتمع لا يتم بناء على هذه الاسعار الا عند النقطة جـ٢ . ولكن هذه النقطة الاخيرة تقع خارج المنطقة التى يمكن ان يتم عندها الانتاج ومن ثم يحقق المجتمع اشباعا اقل بالانتاج عند النقطة جـ١ .

اما اذا غيرت السلطة المركزية للتخطيط الاسعار النسبية بحيث تعادل ميل الخط المستقيم أ ب لتحققت الكفاءة الاقتصادية فى مجالى الانتاج والاستهلاك . واذا تم ذلك لكان الاقتصاد القومى فى حالة توازن عام ولما ظهر مخزون فائض من السلع أو طاقات انتاجية غير مستغلة . ويظهر هذا بوضوح أهمية الدور الذى تؤديه الاسعار فى ادارة الاقتصاد القومى .

— ٥ —

خاتمة

رأينا من العرض السابق الدور الحيوى الذى تؤديه الاسعار فى ادارة الاقتصاد القومى المخطط بطريقة تحقق مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . فاذا لم تعكس الاسعار الندرة النسبية الحقيقية للموارد المتاحة فى المجتمع بطريقة ديناميكية لظهرت الاختلالات فيه ومظهر هذه الاختلالات فى جانب الانتاج أن عوامل الانتاج توضع لها اسعار أقل من سعرها التوازنى مما يؤدى الى زيادة الطلب عليها بحيث يوجد عجز فيها . أما العوامل التى حددت اسعارها باعلى من سعر التوازن فيقل الطلب عليها عن الكمية المتاحة ومن ثم يوجد جزء منها غير مستغل . وفى هاتين الحالتين يجب تعديل الاسعار بما يحقق التوازن .

أما فى جانب السلع الاستهلاكية فان انخفاض الاسعار عن سعر التوازن ينعكس على وجود طلب فائض ومن ثم تنشأ اسواق سوداء لها . أما اذا ارتفع سعر السلعة عن سعرها التوازنى فانه سيتراكم مخزون كبير منها . ويؤدى تغيير الاسعار النسبية الى تصحيح هذه الاوضاع بما يوازن بين قوى العرض والطلب .

ويكون من الحيوى فى هذا الصدد الاهتمام بمسألتين هما :

الاولى : قبل استخدام الاسعار كاداة للتصحيح تجب دراسة المرونة السعرية للطلب بحيث تتحقق من جدوى هذه الاداة كوسيلة لاعادة تخصيص الموارد . أى اننا يجب أن نتحقق من ان الاختلال ناتج عن سوء التسعير

وليس لاسباب أخرى (مثل نقـص المواد الخام ، أو الرغبة فى الحـد من الاستهلاك لاغراض التنمية ... الـخ) هذا من ناحية . أما من النـاحية الاخرى فتفيدنا دراسة المرونة السعرية للطلب فى معرفة مقدار التغـير (بالزيادة أو بالنقص) فى الاسعار الذى يحقق التوازن حتى يتم التعديل دفعة واحـدة .

الثانية : يجب أن ينظر الى الاقتصاد القومى ككل وليس للسلع المراد تغيير اسعارها فقط . فمن المعروف أن تغيير سعر بعض السلع يؤثر على الكميات المطلوبة من السلع الاخرى نتيجة لعلاقات التكامل والاحـلال الموجودة فى الاقتصاد القومى وذلك منعا من ايجاد حل فى بعض جوانب الاقتصـاد وخلق مشاكل فى جوانب اخرى . كذلك فان تغيير الاسعار ينعكس على الدخول الحقيقية لافراد المجتمع مما يؤثر فى الطلب عليها .

أى انه من الحيوى اتباع النظرة الشاملة عن النظرة الجزئية ولهـذا فان سياسة تحديد الاسـعار يجب أن تكـون من اختصـاص السـلطة المركزية للتخطيـط والا تسـببت لا مركزية التنفيـذ فى سوء تخصيص الموارد .

على انه تجب الاشارة الى أن الاسعار ليست السـياسة الوحيـدة للتنفيـذ اللامركزى للخطـة بل يجب اسـتغلال الأدوات الاقتصـادية الاخرى مثل تعـديل الدخول ، والسـياسات النقدية المـالية الاخـرى (الضرائب ، كمية النقود ، الاعانات ...) والتى تكون وسـيلة التخطيط المركزى فى التنفيذ اللامركزى .